**البنك الدولي**

**مشروع تعزيز نظام شبكات الأمان الاجتماعي (P167101)**

**وثيقة المعلومات المتعلقة بالمشروع / صحيفة بيانات الضمانات المتكاملة (PID/ISDS)**

المرحلة المفاهيمية / تاريخ الإعداد/الاستكمال: 20 تشرين الأول/أكتوبر 2018 / رقم التقرير: PIDISDSC24976

**المعلومات الأساسية:**

1. **البيانات الأساسية للمشروع**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| البلد: لبنان | رقم المشروع: P167101 | رقم المشروع الرئيسي (إن وجد): | اسم المشروع: مشروع تعزيز نظام شبكات الأمان الاجتماعي (P167101) |
| المنطقة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | التاريخ التقديري للتقييم: في 14 كانون الثاني/يناير 2019 | التاريخ التقديري للمجلس: في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 | مجال الممارسة الرئيسي: الحماية الاجتماعية والعمل |
| أداة التمويل: تمويل المشاريع الاستثمارية | الجهة المقترضة: وزارة المالية | الوكالة المنفذة: وزارة الشؤون الاجتماعية |  |

**الأهداف الانمائية المقترحة**

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في توفير الدعم للدخل وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية للمواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين الفقراء والضعفاء، وزيادة فرص العمل للبنانيين الذين يعانون من الفقر المدقع، ووضع اللبنات الأساسية لنظام شبكات الأمان الاجتماعي اللبناني.

**بيانات تمويل المشروع (بمليون دولار أميركي)**

**الموجز**

|  |  |
| --- | --- |
| تكلفة المشروع الإجمالية: | 400.00 |
| التمويل الإجمالي: | 400.00 |
| ومنه مموّل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية | 300.00 |
| ثغرة التمويل: | 0.00 |

**التفاصيل**

**التمويل من مجموعة البنك الدولي**

|  |  |
| --- | --- |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 300.00 |

**التمويل من خارج مجموعة البنك الدولي**

|  |  |
| --- | --- |
| مصادر أخرى | 100.00 |
| وكالات ثنائية (غير محددة) | 100.00 |

|  |  |
| --- | --- |
| الفئة البيئية: ب- التقييم الجزئي | قرار استعراض المفهوم: المسار 1-أجاز الاستعراض متابعة الإعداد |

قرارات أخرى ( عند الاقتضاء): أجاز البلد وضع حزمة المفاهيم.

1. **المقدمة والسياق**

**سياق البلد**

**تخضع أهمية المشروع وجدواه وتصميمه ونطاقه ومكوناته للمراجعة استناداً إلى المناقشات مع الحكومة اللبنانية الجديدة عند تشكيلها.**

**إن مستويات الفقر وأوجه الضعف مرتفعة وآخذة في الازدياد بسرعة في لبنان.** فبحسب خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين التي أُطلقت مؤخراً (LCRP – 2017-2020)، ثمة 3.3 مليون شخص من إجمالي سكان لبنان البالغ عددهم 5.9 مليون نسمة، يعيشون في العوز (أي 56 في المئة من السكان). ورغم صعوبة المقارنة، بلغ الفقر في لبنان في فترة ما قبل الحرب السورية 27 في المئة (وفقاً للدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية للعام 2011-2012). [[1]](#footnote-1)

**ويحصل التدهور في مستويات الفقر والضعف بسبب محدودية الفرص الاقتصادية، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب الفقراء والضعفاء.** فقبل اندلاع الأزمة السورية، كان 70 في المئة من الرجال في سن العمل يشاركون في القوى العاملة، مقارنة مع ـ24 في المئة من النساء في سن العمل. كما أن الإناث والشباب يواجهون معدلات بطالة أعلى من الرجال (18 و34 في المئة على التوالي، مقابل 9 في المئة للرجال، مقارنةً بالمتوسط الوطني الذي يبلغ 11 في المئة).

وقد أدى التدفق الكبير للاجئين السوريين إلى مزيد من التدهور في نتائج سوق العمل[[2]](#footnote-2)، لا سيما بين النساء والشباب الفقراء والضعفاء. إذ يقدر معدل مشاركة اللاجئين السوريين في القوى العاملة بنسبة 85 في المئة مقارنةً بنسبة 73 في المئة للرجال اللبنانيين. ويسهم هذا المستوى العالي من المشاركة في تسجيل معدل نمو في القوى العاملة نسبته 35 في المئة وهو أسرع من معدل النمو السكاني. فاللاجئون السوريون يملكون مستويات علمية متدنية، ونظراً لعدم إيجاد فرص عمل رسمية في الاقتصاد، فإنهم مضطرون للعمل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث ينافسون اللبنانيين الفقراء والضعفاء. وتشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يصبح 220 ألف شخص إضافي من الشباب اللبنانيين غير المهرة أساساً عاطلين عن العمل.

**وتؤدي محدودية دعم الدخل وصعوبة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الجيدة بالنسبة لأشد الفئات فقراً وضعفاً إلى تفاقم حالات الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي.** وعلى الرغم من الاستجابة المنسقة المتعددة القطاعات بين العديد من الشركاء والجهات المانحة على أرض الواقع، لا تزال ثغرات كبيرة قائمة في تقديم الخدمات الأساسية. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى التفاوت الشديد في الاحتياجات، والتحديات الهيكلية (أي القدرة المؤسسية المحدودة والتحديات المتعلقة بالحوكمة وما إلى ذلك) ومحدودية الموارد. وﻓﻲ اﻟواﻗﻊ ، يُظهر ﺗﻘﯾﯾم أوجه الضعف على مستوى اﻟﻣﺟﺗﻣﻊ الذي أُجري في العام 2014 ﻟﻟﻣﺟﺗﻣﻌﺎت اﻷﮐﺛر ﺿﻌﻔﺎً أن اﻟﻣواطﻧﯾن اﻟﻟﺑﻧﺎﻧﯾﯾن واﻟﻼﺟﺋﯾن اﻟﺳورﯾﯾن أﺑﻟﻐوا ﻋن ﺻﻌوﺑﺎت ﻓﻲ اﻟﺣﺻول ﻋﻟﯽ اﻟﻣﺄوى واﻟﻣﯾﺎه واﻟﺧدﻣﺎت اﻟﺗﻌﻟﯾﻣﯾﺔ واﻟﺻﺣﯾﺔ.[[3]](#footnote-3) وبالإضافة إلى ذلك، أظهر التقييم أن انعدام سبل العيش وعدم توافر فرص العمل يشكلان مصدر قلق رئيسيًا لديهم.

**كما أن إمكانية الوصول المحدودة إلى الخدمات الاجتماعية ونوعيتها قد ساهمت في زيادة التوتر الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين**. فالتنافس على الموارد النادرة يسبب الإحباط والتضحية (بكبش فداء) والتمييز، مما يسهم في ازدياد حالات العنف المنزلي وتعاطي المخدرات والمشاركة في أعمال جماعية متطرفة وارتكاب الجرائم.

**السياق القطاعي والمؤسسي**

**ينفق لبنان القليل على شبكات الأمان الاجتماعي، وتحل الإعانات محل الإنفاق المطلوب على البرامج الاجتماعية.** ويأتي ضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية ونوعيتها نتيجةً لضعف نظام شبكات الأمان الاجتماعي وإقصاء التمويل لهذه الشبكات في لبنان. وعلى غرار العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتكوّن شبكة الأمان الاجتماعي الرئيسية في لبنان من إعانات دعم للطاقة غير موجه بدقة، والتي تمثل ما يقارب 4.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد وتستبعد الإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية والبشرية المطلوبة بشدة. إذ أن الإنفاق غير المدعوم على شبكات الأمان الاجتماعي في لبنان لم يصل حتى إلى 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في العام 2013. وما يثير الإشكالية أيضاً أن البرامج غير المدعومة المعنية بشبكات الأمان الاجتماعي في لبنان عديدة وتشوبها الازدواجية وهي صغيرة نسبياً وضئيلة أمام نظام المساعدة الإنسانية من حيث الحجم والنطاق والتكنولوجيا.

وبالإضافة إلى ذلك، أدت التحديات المؤسسية والمتعلقة بالقدرات على المستويين المركزي والمحلي إلى إعاقة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في لبنان. ويشمل ذلك: (i) النقص في تحديد الأدوار والمسؤوليات، والافتقار إلى إطار أداء للأخصائيين الاجتماعيين؛ (ii) ومحدودية المعروض من الخدمات الاجتماعية ونوعية وجدوى تلك الخدمات المتوفرة في مراكز التنمية الاجتماعية؛ (iii) وضعف البنى التحتية المادية والتكنولوجية على المستويين المركزي والمحلي؛ (iv) والافتقار إلى البيانات الموثوقة والتشغيل البيني عبر قواعد البيانات داخل وزارة الشؤون الاجتماعية.

**من أجل التصدّي لبعض تلك التحديات والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر، يقدم البنك الدولي الدعم إلى** **وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل تنفيذ البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، وهو برنامج محدّد الهدف، ولكنه صغير نسبياً، وقد أصبح يمثل شبكة الأمان الاجتماعي الرئيسية في لبنان**. إذ يضاهي هذا البرنامج الذي يهدف إلى تحديد الأهلية المتعلقة بدقة التنفيذ[[4]](#footnote-4) برنامج الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي، ويستهدف اللبنانيين الأكثر فقراً وضعفاً. ويقدم حالياً إعانات في مجال التعليم والصحة إلى 108 آلاف أسرة معيشية مستفيدة، كما يقدّم المساعدات الغذائية إلى أفقر 10 آلاف أسرة مستفيدة (بواسطة البطاقات الغذائية الإلكترونية) من أجل تعزيز أمنها الغذائي. ويقوم البرنامج كذلك بتجريب برنامج "للإخراج التدريجي من الفقر" تحصل من خلاله النساء والفقراء الأصحاء القادرون من بين أفقر 675 أسرة معيشية مشمولة بالبرنامج على حزمة من الخدمات التي ستكمل المساعدات الغذائية ويتوقع أن تحسّن مستويات معيشة الأسر من حيث المداخيل والمدخرات والاستهلاك. كما يعمل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً كمنصة "لاستهداف" برامج التنمية البشرية الأخرى، بما في ذلك برامج الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة العامة والمساعدات الإنسانية، ويساعد بالتالي على سد الثغرة بين التنمية والمساعدة الإنسانية. ولكن البرنامج لا يزال حتى اليوم محدود النطاق، وهو بالكاد يصل إلى 8 في المئة من السكان ويتلقى التمويل من منح محدودة. فبعد ست سنوات من إنشائه، ما زال يُعتبر في مراحله المبكرة من التطور مقارنةً مع شبكات الأمان الاجتماعي الناضجة في البرازيل وتشيلي وكولومبيا والفلبين وغيرها.

ومن ناحية أخرى، فمنذ اندلاع الأزمة السورية، والمجتمع الإنساني في لبنان يقدم للاجئين السوريين في لبنان المساعدات الأساسية والدعم لسبل العيش من خلال خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية. وتمثّل المبالغ النقدية بشكل متزايد الطريقة الرئيسية لتقديم المساعدات الإنسانية في لبنان التي تتألف بشكل رئيسي من مجموعة من المساعدات الغذائية والشتوية، أو من المبالغ النقدية لتغطية المصاريف الغذائية والشتوية والمتعددة الأغراض. وقد استفادت أكثر من 217 ألف أسرة سورية ولبنانية وفلسطينية ضعيفة من نوع واحد على الأقل من أنواع المساعدات النقدية في العام 2017.[[5]](#footnote-5)

**العلاقة مع إطار الشراكة مع البلد**

يهدف إطار الشراكة مع لبنان (FY17-FY22) (رقم التقرير 94768-LB) إلى التخفيف من الآثار المباشرة والطويلة الأجل التي تسببها الأزمة السورية على لبنان، مع تعزيز مؤسسات الدولة ومعالجة أوجه الضعف الحالية ودعم الجهود حول تحديات التنمية على المدى الطويل، وكل ذلك من خلال تدخلات تعزز الادماج والرخاء المشترك. وعلى وجه التحديد، يعمل إطار الشراكة مع البلد عبر مجالَي تركيز من أجل تجديد العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين: (i) توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها؛ (ii) وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية وزيادة رأس المال البشري.

يتماشى مشروع تعزيز نظام شبكات الأمان الاجتماعي مع الغايات والأهداف المحدّدة لإطار الشراكة مع البلد، وسيساهم بشكل كبير في النهوض بها. أولاً، سيقدم هذا المشروع دعماً طارئاً للدخل لصالح اللبنانيين واللاجئين السوريين الأشد فقراً وضعفاً (هذا من خلال تمويل مقدّم من جهات مانحة)، بحيث يقوم بتحسين أمنهم الغذائي، ويبني قدرتهم على الصمود، ويمكّنهم من الاستثمار في رأس المال البشري لأطفالهم. ثانياً، سيوفر المشروع لأفقر اللبنانيين، ولا سيما النساء منهم، فرص عمل لحسابهن الخاص، من أجل استكمال دعم الدخل الطارئ، وبالتالي ضمان زيادة مستدامة في سبل العيش. ثالثاً، سيساعد على زيادة توافر الخدمات الاجتماعية الجيدة على المستوى المحلي على الأجلين القصير والمتوسط​​، الأمر الذي ستكون له آثار طويلة الأمد على رأس المال البشري بالنسبة للفئات السكانية الأكثر ضعفاً. وأخيراً، سيساعد هذا المشروع من خلال إنشاء شبكة أمان اجتماعي في بناء قدرة الحكومة على تقديم خدمات أساسية للإدماج الاجتماعي والمنتج بطريقة مستدامة، ويساهم بالتالي في تنمية البلد على المدى الطويل.

يعتمد المشروع على التنسيق والتعاون الفعالين، على المستويات السياسية والتقنية والمالية، بين جميع الشركاء والجهات المانحة ذات الصلة، بما في ذلك الجهات العاملة في المجال الإنساني، مما سيساهم في سد الثغرة بين المساعدات الإنسانية (على المدى القصير) والتنمية (على المدى المتوسط).

**ج. الأهداف الانمائية المقترحة**

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في توفير الدعم للدخل وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية للمواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين الفقراء والضعفاء، وزيادة فرص العمل للبنانيين الذين يعانون من الفقر المدقع، ووضع اللبنات الأساسية لنظام شبكات الأمان الاجتماعي اللبناني.

**النتائج الرئيسية (من PCN)**

* زيادة نسبة **الأمن الغذائي** للأسر المعيشية (للبنانيين والاجئين السوريين)، موزعة على زيادات في درجات الاستهلاك، والتنوع الغذائي، وتفعيل آليات التكيف؛
* زيادة **معدلات العمالة** بين الأفراد اللبنانيين الفقراء الذين يستفيدون من برنامج الإخراج التدريجي من الفقر، ويوزّع المجموع بحسب نوع الجنس؛
* زيادة **معدلات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المقدّمة**، من جانب اللبنانيين واللاجئين السوريين؛
* زيادة نسبة **المستوى المتصور للتماسك/الاستقرار الاجتماعي** في المجتمعات المختارة.

**د. وصف المشروع**

يتم اقتراح مشروع تعزيز نظام شبكات الأمان الاجتماعي باعتباره برنامجاً متعدد المانحين مدته خمس سنوات من أجل توفير الدعم للدخل وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية للمواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين الفقراء والضعفاء، وزيادة فرص العمل للبنانيين الفقراء، ووضع اللبنات الأساسية لنظام شبكات الأمان الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، سيسعى البرنامج إلى: (i) توسيع نطاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً لإفادة اللبنانيين الذين يعانون من الفقر المدقع؛ (ii) وتوفير المساعدة الاجتماعية للاجئين السوريين، رهناً بتوافر الأموال؛ (iii) وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية لجميع الفئات السكانية الضعيفة؛ (iv) ووضع اللبنات الأساسية لنظام شبكات أمان اجتماعي من ضمن برامج وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان. ومن المتوقع أن يستفيد المشروع من تمويل ميسر بقيمة 400 مليون دولار أميركي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير (300 مليون دولار أميركي) والبرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر (100 مليون دولار أميركي)، في ما يتعلق بالمكونات 1 و3 و4. والمشروع هو أيضاً مرشح للاستفادة من تمويل مقدّم من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA18) لتغطية المكوّن 2، الذي يستهدف اللاجئين بشكل مباشر، مع تخصيص مبدئي قدره 75 مليون دولار أميركي. وهذا من شأنه أن يرفع **إجمالي التمويل المقترح إلى 475 مليون دولار أميركي**.

ويتضمن المشروع المقترح المكونات التالية:

**المكون 1: توسيع نطاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً (تقدر قيمته بـ 315 مليون دولار أميركي)[[6]](#footnote-6)**، من أجل توفير دعم الدخل وتعزيز سبل العيش للبنانيين الذين يعانون من فقر مدقع. ويتضمن المشروع:

* توفير البطاقة الغذائية الإلكترونية لــ 10 آلاف أسرة مستفيدة حالياً (57 ألف شخص)، وتوسيع نطاقها تدريجياً على امتداد خمس سنوات لتشمل جميع الأسر التي تعيش في فقر مدقع والبالغ عددها 43 ألف أسرة (وتضم 245,600 شخص)؛
* توسيع نطاق برنامج "الإخراج التدريجي من الفقر" التابع للبرنامج الوطني لدعم الاسر الأكثر فقراً، من 675 أسرة إلى 15 ألف أسرة مستفيدة من البرنامج خلال فترة خمس سنوات. واستنادًا إلى النموذج الذي وضعه الفريق الاستشاري لمساعدة الناس الأكثر ضعفاً ومؤسسة فورد، يوفر البرنامج التجريبي الحالي بشأن الإخراج التدريجي من الفقر التابع للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً فرص عمل حرّ لـ675 فردًا (من بينهم 50 في المئة على الأقل من النساء) من أفقر 675 أسرة مستفيدة من البرنامج الوطني. كما أنه يوفر للمشاركين مجموعة شاملة من الخدمات لمساعدتهم على تحقيق مستويات أعلى من الاستهلاك والدخل والمدخرات.

وسيقيّم مشروع تعزيز نظام شبكات الأمان الاجتماعي الخيارات المتاحة لتعزيز البرنامج التجريبي الحالي، بما في ذلك توفير فرص عمل بأجر للمشاركين في البرنامج. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 9 آلاف أسرة ستكون قد حققت مؤشرات الإخراج التدريجي من الفقر، وبالتالي لن تكون بعد ذلك مؤهلة للاستفادة من البطاقة الغذائية.[[7]](#footnote-7) ومن شأن ذلك أن يمكِّن الحكومة من استرداد ما يقارب 13 مليون دولار أميركي *خلال مدة البرنامج وحده*، مع تحقيق عوائد كبيرة على المديين المتوسط والطويل من جراء التوقف عن تقديم هذه البطاقات الغذائية لـ 9 آلاف مستفيدين، ومن ربحية الأعمال الصغيرة التي أنشأها المستفيدون.

**المكون 2: تقديم المساعدة الاجتماعية للاجئين السوريين، رهناً بتوافر التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA18) (تقدر قيمته بـ75 مليون دولار أميركي)**. وسيكون الهدف من هذا المكون هو استكمال تمويل المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين، وتوفير المساعدة الأساسية لعدد مختار من الأسر اللاجئين السوريين المستهدفة. وعلى وجه التحديد، سوف ينظر هذا المكون، على أساس توفر الأموال، في تقديم قسائم غذائية و/أو مبالغ نقدية متعدد الأغراض، منتظمة أو موسمية، للأسر المستهدفة من اللاجئين السوريين.

**المكون 3: توفير خدمات اجتماعية عالية الجودة للمجتمعات الضعيفة (تقدّر قيمته بـ75 مليون دولار أميركي).[[8]](#footnote-8)** ويتمثل هدف هذا المكون في زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الجيدة التي من شأنها أن تعزز التماسك الاجتماعي بين اللبنانيين، والاستقرار الاجتماعي بين اللبنانيين واللاجئين السوريين. وقد تشمل الخدمات سبل العيش وحماية الأطفال والعنف الجنساني والرعاية الاجتماعية وخدمات الإعاقة والدعم النفسي والاجتماعي والتدخلات المجتمعية. وعلى وجه التحديد، سيموّل هذا المكوّن:

* تحديد حزمة من الخدمات الاجتماعية كي يصار إلى تقديمها وتجريبها وتوسيع نطاقها في مراكز التنمية الاجتماعية، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الفقراء والضعفاء؛
* إنشاء برنامج للتنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية، تنفّذه بعض مراكز التنمية الاجتماعية/البلديات/المنظمات غير الحكومية المختارة، بغية استعادة الأصول المجتمعية و/أو إنشائها، ومواصلة تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي، وتمكين أصحاب المصلحة المحليين، وتعزيز إشراك الشباب والنساء، وبناء الثقة/التماسك الاجتماعي. ويمكن أن يستفيد هذا البرنامج من البرنامج الوطني للتطوّع التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يعزز العمل التطوّعي بين الشباب لتحقيق أهدافه ولا سيما التماسك الاجتماعي.
* الاستثمار في البنية التحتية المادية لوزارة الشؤون الاجتماعية وبعض مراكز التنمية الاجتماعية المختارة، بغية تحسين قدرتها على تقديم الخدمات على المدى المتوسط والطويل.

**المكون 4: وضع اللبنات الأساسية لنظام خاص بشبكات الأمان الاجتماعي (تقدّر قيمته بـ10 مليون دولار أميركي)**،[[9]](#footnote-9) ألا وهي:

* إنشاء هوية موحّدة للمستفيدين من خدمات مراكز التنمية الاجتماعية؛
* إنشاء سجل اجتماعي ونظم للمعلومات ذات الصلة لدعم وزارة الشؤون الاجتماعية في تقييم الطلب وإدارة برامجها بشكل أفضل؛
* وضع نظام لإدارة القضايا بغية تمكين الأخصائيين الاجتماعيين من تقديم مساعدة فردية ومتكاملة للأسر الفقيرة والضعيفة؛
* تعزيز آلية معالجة المظالم الخاصة بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، من أجل تمكين وزارة الشؤون الاجتماعية من معالجة الشكاوى بكفاءة وفعالية؛
* تقوية نظام الرصد والتقييم الخاص بوزارة الشؤون الاجتماعية، من أجل تعزيز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين المحليين والمركزيين على الوصول إلى بيانات عالية الجودة بغية تتبّع جميع الخدمات الاجتماعية التي تقدّمها وزارة الشؤون الاجتماعية.

سيدعم المكون 4 الأنشطة المخطط لها في إطار استراتيجية التحوّل الرقمي التي وضعتها الحكومة اللبنانية كجزء من دعم البنك الدولي لتحقيق الحكومة الإلكترونية في لبنان. كما أن الاستراتيجية المرتقبة تعزز التكنولوجيا باعتبارها محركاً للتغيير يهدف إلى تحقيق تحوّل في الحكومة عن طريق الربط بين كيانات القطاع العام وتعزيز تدفق المعلومات والبيانات بغية زيادة الشفافية وتحسين الحوكمة وصنع القرار.

**الآثار المتوقعة المرتبطة بالمشروع**

كشف التحليل الأولي للآثار المرتبطة بالمشروع ما يلي:

* فإلى جانب تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر المعيشية الأكثر فقراً، سيؤدي توسيع نطاق القسائم الغذائية إلى:
* التخفيف من عمق الفقر وحدّته بدرجة كبيرة جداً. إذ أن تقديم البطاقة الغذائية لـ40 ألف أسرة معيشية سوف يخفض من حدّة الفقر المدقع من 8 إلى 3.7 في المئة ويقلّص فجوة الفقر من 1.8 إلى 0.6 في المئة؛
* التأثير إيجاباً على الاقتصاد، من خلال (i) إيجاد 1200 فرصة عمل جديدة وتحصيل ضرائب تتراوح قيمتها بين 2.7 و3.2 مليون دولار أميركي من دون أي تغيير في الأسعار؛ (ii) وتحقيق منافع إضافية بقيمة 472 مليون دولار أميركي خلال السنوات الخمس المقبلة.
* سيساهم توسيع نطاق المشروع التجريبي بشأن الإخراج التدريجي من الفقر في تحسين نتائج العمالة لدى هؤلاء السكان الذين يصعب إدخالهم إلى سوق العمل.
* ومن خلال توفير الدعم للدخل وفرص العمل لأفقر الأسر اللبنانية، سيساهم توسيع نطاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً في تخفيف حدة التوترات بين اللبنانيين واللاجئين السوريين، وبالتالي زيادة التماسك/الاستقرار الاجتماعي.

**مشروع تعزيز نظام شبكات الأمان الاجتماعي والإصلاحات المالية**

يتواءم مشروع تعزيز نظام شبكات الأمان الاجتماعي مع التزام الحكومة اللبنانية بتنفيذ إصلاحات مالية وقطاعية. ففي الواقع، من المتوقع عند وضع نظام لشبكات الأمان الاجتماعي إلى جانب برنامج الإخراج التدريجي من الفقر أن تزيد فعالية وكفاءة الإنفاق الاجتماعي، الأمر الذي سيساعد بدوره على تخفيف الضغط المالي والمساهمة في استدامة شبكات الأمان الاجتماعي. ولكن، يتحتم على الحكومة اللبنانية أن تضع استراتيجية تمويل طويلة الأجل لشبكات الأمان الاجتماعي، وأن تنتقل من الاعتماد على تمويل الجهات المانحة إلى ضمان استدامة هذا النظام. وكجزء من الاستراتيجية المذكورة، يمكن أن تؤمَّن الأموال لتعزيز وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي من: (i) الوفورات الناتجة من إصلاحات محتملة في مجال دعم الطاقة، (ii) وتحديد الإنفاق الحكومي غير الفعال وإعادة الاستثمار فيه في وقت لاحق. ومن هذا المنطلق، تعمل الفرق التابعة لــSPJ وEnergy GP عن كثب لتقييم تأثير الإصلاح المحتمل في مجال الطاقة على الفقر وعدم المساواة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتطلع البنك الدولي إلى البدء باستعراض الإنفاق العام على مستوى قطاع الطاقة مع الحكومة اللبنانية من أجل تحديد الإنفاق غير الفعال وفرص إعادة تخصيص الموارد.

**مشروع تعزيز نظام شبكات الأمان الاجتماعي والمرأة**

سيشمل المشروع العديد من التدخلات التي تعزز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للبنانيات واللاجئات السوريات الفقيرات والضعيفات. ويشمل ذلك: (i) توفير دعم الدخل للنساء بصفتهن مستفيدات مباشرات؛ (ii) وتعزيز سبل العيش المستدامة عن طريق برنامج الإخراج التدريجي من الفقر (يستهدف ما لا يقل عن 50 في المئة من النساء)؛ (iii) وتمكين المرأة على المستوى المحلي بواسطة برنامج لجنة التنمية المستدامة (CSD) (يستهدف ما لا يقل عن 50 في المئة من النساء)؛ (iv) وتوفير الخدمات الاجتماعية التي تلبي الاحتياجات الخاصة للمرأة (ومنها مثلاً، العنف الجنساني والدعم النفسي والاجتماعي المتخصص والرعاية الاجتماعية والخدمات المتعلقة بالصحة، وما إلى ذلك) ؛ (v) ووضع نظام لإدارة القضايا يراعي الاعتبارات الجنسانية.

**الترابط بين المساعدة الانسانية والتنمية**

لا يسعى المشروع إلى دمج النظام الوطني لشبكات الأمان الاجتماعي للفقراء اللبنانيين، الذي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية، مع نظام شبكات الأمان الاجتماعي للاجئين السوريين الذي تديره الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، سيساعد المشروع على تحسين التنسيق بين النظامين ومواءمتهما قدر الإمكان من أجل زيادة فعالية الدعم المتاح وكفاءته. ومن شأن المشروع أن يسعى إلى سد الفجوة بين التنمية والمساعدة الإنسانية من خلال: مواصلة تعزيز الشراكة بين البنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي من أجل توسيع نطاق البطاقة الغذائية الإلكترونية؛ وإجراء تقييم منسق لأوجه الضعف المشتركة بين اللبنانيين واللاجئين السوريين الفقراء؛ وتنفيذ "بطاقة الهوية الاجتماعية" التي سيتم تقديمها إلى جميع مستخدمي مراكز التنمية الاجتماعية (من اللبنانيين واللاجئين السوريين الفقراء والضعفاء)، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعلاوة على ذلك، سيساعد نطاق المشروع المتعدد السنوات في معالجة نقاط الضعف في تمويل المساعدات الإنسانية الذي يخصّص على أساس سنوي.

**ترتيبات التنفيذ والتنسيق بين الجهات المانحة**

ستكون مسؤولية تنفيذ المشروع مناطة بوزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء بواسطة فريق مخصص لإدارة المشروع. وهي ترتيبات تنفيذ مماثلة للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، ولكن يتوجب تعزيزها وتقويتها نظراً إلى التوسع في نطاق المشروع المقترح وتحديد أبعاد إضافية له. وسيتم إعادة إحياء "اللجنة الاجتماعية المشتركة بين الوزارات" التي أُنشئت من قبل بقيادة رئيس الوزراء. كما سيعمل المشروع على تعزيز قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبار ذلك وسيلة لبناء المزيد من القدرات والاستدامة. وبغية ضمان ملكية شبكات الأمان الاجتماعي ووضع نهج متكامل لها بين الجهات المانحة والشركاء في الأمم المتحدة، من المتوقع أن تترأس وزارة الشؤون الاجتماعية "منتدى شبكات الأمان الاجتماعي"، حيث ستدعو الجهات الفاعلة المختارة ذات الصلة إلى المساهمة في أمور من بينها صياغة سياسات وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي في البلد.

**الضمانات**

1. **موقع المشروع والخصائص المادية البارزة ذات الصلة بتحليل الضمانات (إذا كانت معروفة)**

سيتم تنفيذ المشروع على صعيد الوطن في المناطق الحضرية والريفية. وﻣن اﻟﻣﺗوﻗﻊ ﻓﻲ اﻟﻐﺎﻟب أن ﯾﺄﺗﻲ اﻟﻣﺳﺗﻔﯾدون ﻣن المكوّن 1 ﻣن اﻟﺷﻣﺎل واﻟﺑﻘﺎع، ﺣﯾث أن هاتين اﻟﻣﻧطﻘﺗﯾن تتسمان ﺑﺄﻋﻟﯽ ﺗرﮐﯾز ﻟﻸﺳر اﻟﻣﻌﯾﺷﯾﺔ اﻟﻔﻘﯾرة جداً. وسوف يعود المكونان 2 و3 بالفائدة على اللبنانيين واللاجئين السوريين في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما أولئك الذين يستفيدون من خدمات مراكز التنمية الاجتماعية المحلية.

1. **القدرات المؤسسية للجهة المقترضة على وضع سياسات الضمانات**

من المتوقع أن يكون هناك آثار بيئية محتملة في إطار المكون 3 للمشروع، وقد تنشأ هذه الآثار عندما يتم بناء/إعادة تأهيل مراكز التنمية الاجتماعية، كما يمكن توقع بروز بعض المخاطر المرتبطة بالعمل. وكذلك، يتوقع أن يؤدي المكون 1 إلى خلق توترات/نزاعات اجتماعية محتملة بين اللاجئين وغير اللاجئين. ومن المتوقع أن تكون الآثار المادية مؤقتة ويمكن تجنبها/ التخفيف من حدّتها باستخدام تدابير بسيطة. ويمكن أيضاً تجنب أي آثار محتملة على العمال أو ظروف عملهم، أو التخفيف من حدّتها، باستخدام تدابير بسيطة.

وعلى الرغم من أن وزارة الشؤون الاجتماعية ليس لديها قدرة داخلية على الإدارة البيئية، فمن المتوقع أن يكون لدى المتعاقدين/المهندسين المشرفين القدرة الكافية على تنفيذ التدابير المتعلقة بتخفيف تلك الآثار، وسيتم إدراج المتطلبات البيئية في وثائق تقديم العطاءات المتعلقة بأعمال البناء. كما يمكن تجنب الآثار/النزاعات الاجتماعية من خلال ضمان تنفيذ تدابير التخفيف المناسبة. ولكن القدرة الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية منخفضة بسبب النقص في الخبرات التقنية.

لذلك، سيعمل البنك الدولي على نحو وثيق مع الجهة المقترضة لضمان توفير الدعم وإعداد الشروط المرجعية لتوظيف الاختصاصيين الاجتماعيين والبيئيين كجزء من فريق وحدة تنفيذ المشروع، وتوثيق حالة الآثار البيئية والاجتماعية والتدابير المتخذة لتخفيفها خلال فترة تنفيذ المشروع. وتملك الوزارة خطاً ساخناً لتلقي الشكاوى كجزء من آلية معالجة المظالم، ويقوم بهذه المهام موظف واحد أو موظفان. كما سيتم توظيف أخصائي في آلية معالجة المظالم كجزء من وحدة تنفيذ المشروع من أجل مواصلة تطوير وإدارة نظام معالجة المظالم الجديد والإشراف على هؤلاء الموظفين.

**ج. الأخصائيون في مجال الضمانات البيئية والاجتماعية داخل الفريق**

محمد فاروق ابراهيم قنديل، أخصائي بيئي

نوشيغ شاه كالوستيان، أخصائي اجتماعي

**د. السياسات التي قد تنطبق**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **سياسات الضمانات** | **مطبّقة؟** | **التفسير (اختياري)** |
| التقييم البيئي OP/BP 4.01 | نعم | قد يتضمن المشروع أعمال بناء محدودة في إطار المكون 3. ومن المتوقع أن تكون الآثار/المخاطر المرتبطة به ضئيلة الأهمية، ويمكن تخفيفها من خلال توفير إدارة ملائمة للصحة والسلامة البيئية والمهنية في مكان العمل داخل مواقع البناء. وفي حال تأكيد هذا المكون، سيتم إعداد إطار إدارة بيئية واجتماعية قبل تقييم المشروع وسيتضمن هذا الإطار تدابير موحّدة يتم تضمينها في وثائق البناء.  قد يؤدي المكون 1 من هذا المشروع أيضاً إلى نزاعات اجتماعية وتنافس على الموارد بين اللاجئين وغير اللاجئين. وفي إطار المكون 3، تكون هذه المخاطر مرتبطة بشكل مباشر بطبيعة الخدمات الاجتماعية المقترح تقديمها (سبل العيش، والعنف الجنساني، وخدمات الإعاقة، والدعم النفسي والاجتماعي) وبأي نتائج سلبية محتملة لهذه الخدمات مثل الاستبعاد الاجتماعي. وسيتم إعداد تقرير مستقل حول تقييم الأثر الاجتماعي قبل تقييم المشروع، من شأنه دعم تصميم المشروع بالمعلومات والمساعدة في تحديد تدابير التخفيف الواجب تنفيذها. وعلى الرغم من أن الوزارة لديها خط ساخن حاليًا كجزء من آلية معالجة المظالم، إلا أن هذه الآلية سيتم تطويرها وإدارتها بشكل أفضل من أجل هذا المشروع من قبل أخصائي في معالجة المظالم يتم تعيينه في وحدة تنفيذ المشروع. |
| معايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص OP/BP 4.03 | كلا | لن يتم تنفيذ هذا المشروع من قبل القطاع الخاص. |
| الموائل الطبيعية OP/BP 4.04 | كلا | لا يتوقع أن يكون للمشروع أي آثار على الموائل الطبيعية. |
| الغابات OP/BP 4.36 | كلا | لا يتوقع أن يكون للمشروع أي آثار على الغابات. |
| مكافحة الآفات OP 4.09 | كلا | لا ينطوي المشروع على اشتراء أو استخدام لمبيدات الآفات. |
| الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11 | كلا | لا يتوقع أن يكون للمشروع أي آثار على الموارد الثقافية المادية. |
| الشعوب الأصلية OP/BP 4.10 | كلا | لن يكون للمشروع أي آثار على الشعوب الأصلية. |
| إعادة التوطين القسري OP/BP4.12 | كلا | لا ينطوي المشروع على أي إعادة توطين قسري. |
| سلامة السدود OP/BP 4.37 | كلا | لن يدعم المشروع أعمال بناء السدود أو تشغيلها. |
| المشاريع في الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50 | كلا | لن يكون للمشروع أي مكونات في الممرات المائية الدولية. |
| المشاريع في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60 | كلا | لن يكون للمشروع أي مكونات في المناطق المتنازع عليها. |

**ه. خطة إعداد الضمانات**

الموعد المستهدف المبدئي لإعداد وثيقة المعلومات المتعلقة بالمشروع/صحيفة بيانات الضمانات المتكاملة لمرحلة التقييم

03 كانون الأول/ديسمبر 2018

الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات المتعلقة بالضمانات التي قد تكون ضرورية. ويجب تحديد الدراسات الخاصة وتوقيتها في وثيقة المعلومات المتعلقة بالمشروع/صحيفة بيانات الضمانات المتكاملة لمرحلة التقييم

نظراً لاحتمال وجود آثار بيئية واجتماعية حسبما تم تحديده في المكونين 1 و3 من هذا المشروع، سيتم إعداد إطار إدارة بيئية واجتماعية وتقرير مستقل حول تقييم الأثر الاجتماعي قبل تقييم المشروع. وسوف يقوم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بتقييم الآثار المحتملة المتعلقة بأعمال البناء وكذلك الآثار المحتملة على العمال، وسيحدد التدابير التي يجب تنفيذها من أجل تجنب هذه الآثار أو التخفيف من حدتها، بما في ذلك آلية معالجة المظالم. كما سيتم إعداد تقييم مستقل للأثر الاجتماعي قبل تقييم المشروع، وذلك بغية تقييم الظروف المرجعية الاجتماعية السائدة التي ستدعم تصميم المشروع بالمعلومات والتي ستبيّن بشكل واضح الآثار المحتملة بغية تحديد تدابير التخفيف الواجب تنفيذها. ﮐﻣﺎ ﺳﯾﺗم إﺟراء ﻣﺷﺎورات مفيدة ﻣﻊ أﺻﺣﺎب اﻟﻣﺻﻟﺣﺔ ﻟﺿﻣﺎن إدراج ﺟﻣﯾﻊ اﻟﻔﺋﺎت اﻟﺿﻌﯾﻔﺔ، بمن فيهم اﻟﻧﺳﺎء واﻟﻣﺳﻧﯾن، ضمن ﺟﻟﺳﺔ اﻟﻣﺷﺎورات وﻣﻌﺎﻟﺟﺔ شواغلهم وتوثيقها. وأخيراً، سيستعرض البنك الدولي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وتقييم الأثر الاجتماعي، ويجيز نشرهما داخل البلد وعلى الموقع الالكتروني للبنك الدولي.

**جهات الاتصال**

**البنك الدولي**

حنين اسماعيل السيد، رينيه أنطونيو ليون سولانو

مدير العمليات

**الجهة المقترضة/العميل/الجهة المتلقية**

وزارة المالية

**الوكالات المنفذة**

وزارة الشؤون الاجتماعية

عبدالله أحمد

المدير العام

[a.h.ahmad@live.com](mailto:a.h.ahmad@live.com)

**للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بالبنك الدولي:**

|  |  |
| --- | --- |
| The World Bank |  |
| 1818 H Street, NW | |
| Washington, D.C. 20433 | |
| رقم الهاتف: (202) 473-1000 | |
| الموقع الالكتروني: <http://www.worldbank.org/projects> | |

**الإقرار والموافقة**

رئيس فريق العمل: حنين اسماعيل السيد، رينيه أنطونيو ليون سولانو

**للإقرار والموافقة:**

مستشار لشؤون الضمانات: براندون أنريكي كارتر – بتاريخ 20 آب/أغسطس 2018

مدير الممارسات: هانا بريكسي – بتاريخ 21 آب/أغسطس 2018

المدير على صعيد البلد: ساروج كومار جاه – بتاريخ 05 كانون الأول/ديسمبر 2018

1. تشير التقديرات إلى أن النزاع السوري قد أدى إلى زيادة الفقر بين السكان اللبنانيين بمقدار 170 ألف شخص إضافي في العام 2014، كما أنه دفع الفقراء إلى فقر أشد وطأة. وفي الوقت نفسه، يعيش 71 في المئة، من أصل 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان، تحت خط الفقر و93 في المئة منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 4 في المئة عن العام 2015. [↑](#footnote-ref-1)
2. زيادة العرض في سوق العمل بنسبة 30 إلى 50 في المئة. [↑](#footnote-ref-2)
3. نُشر هذا التقييم في العام 2014 من قبل مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (REACH Initiative)، ومكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)، واليونيسف. [↑](#footnote-ref-3)
4. يستخدم البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً طريقة الاختبار بالمسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل وذلك من أجل تحديد الأسر الفقيرة للغاية. وتعتمد منهجية هذا الاختبار، التي يلقى تصميمها الدعم من البنك الدولي، على جمع الخصائص المتعلقة بالأسرة والتي يمكن قياسها والتحقق منها بسهولة، من أجل احتساب "درجة الرفاه" الخاصة بالأسرة. وتم استكمال صيغة الاختبار بالوسائل غير المباشرة في العام 2016 من قبل فريق مكافحة الفقر التابع للبنك الدولي، والتي على أساسها قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإعادة تحديد أهلية المستفيدين من البرنامج الوطني لدعم الأسر الأشد فقراً. [↑](#footnote-ref-4)
5. برنامج التركيز على التنسيق بين الوكالات: المساعدات النقدية بموجب خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين – أيار/مايو 2018. [↑](#footnote-ref-5)
6. ستكون هناك وفورات محققة من عدم تقديم البطاقة الغذائية الإلكترونية إلى الأسر التي لم تعد مؤهلة للاستفادة من البرنامج بعد إخراجها تدريجياً من الفقر. ولكن، قد تكون هناك حاجة إلى هذه الوفورات المحتملة في حال وقعت أسر أخرى في الفقر المدقع بسبب الصدمات الاقتصادية المحتملة. [↑](#footnote-ref-6)
7. على افتراض تحقيق معدل إخراج تدريجي من الفقر نسبته 60 في المئة، وهو معدل أقل من المجال/المتوسط المستخدم في النموذج المعتمد. [↑](#footnote-ref-7)
8. يتضمن المبلغ المصاريف الإدارية المتعلقة بالخبرة التقنية المطلوبة لإدارة أنشطة المكوّن. [↑](#footnote-ref-8)
9. يتضمن المبلغ المصاريف الإدارية المتعلقة بالخبرة التقنية المطلوبة لإدارة أنشطة المكوّن. [↑](#footnote-ref-9)